

قرار
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار التالي بين:

المدعية: شركة
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي
نائبها الأستاذ المحامي.

من جهة

المدعى عليها: شركة
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها

من جهة أخرى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة
2020 والمرسمة بدفتر القضايا تحت ع443د والتي تطلبت فيها من جملة من المخالفات التي
نسبتها لشركة
والمتمثلة في تعطيل خدمة حمل الأرقام عن طريق حجب الرمز
ريو عن المشتركين الجدد بشبكتها وذلك بغاية حرمان كل حريف جديد من حقه في تحميل رقمه
مؤكدة على أن عملية حجب الرمز ريو تدوم شهران كاملان من تاريخ تفعيل كل شريحة أو كل
طارئ يمس من السند التعاقدي أي كلما تجدد الالتزام أو تغيير ، مستندة في إثبات ذلك على
محضر معاينة لعملية تحميل رقمين تبين خلالها تعطل عملية حمل رقم لحريف جديد لشركة
أوريدو تونس نظرا لعدم توفر خدمة الرمز ريو مقابل توفر هذه الخدمة عند تحميل رقم قديم
وهو ما اعتبرته دليلا على أن المدعى عليها تتعمد حجب الرمز ريو عن جميع العقود المبرمة حديثا
وتمسكت بخرق هذه الممارسات للقانون عدد 117 لسنة 1992 المتعلق بحماية المستهلك

ومخالفة توجهات وقرارات الهيئة المتعلقة بحماية قواعد المنافسة بين المشغلين في سوق التفصيل بما من شأنه المساس بمصالح بقية المشغلين و الإضرار بمصالح العارضة والتأثير سلبيا على وضعيتها في السوق ملاحظة بأنه قد سبق للهيئة التنبيه على المدعى عليها بضرورة التوقف عن هذه الممارسة وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص ما تدعيه من تعمد خصيمتها حجب الرمز ريو في العقود الجديدة كممارسة مخلة بالمنافسة والسعي لرهن حرفائها قيد شبكتها وحرمانهم من حق تحميل أرقامهم وذلك عبر تطبيق مقتضيات الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع الإذن بالنفذ العاجل.

وبعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عـ01 دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عـ46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عـ01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عـ10 دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر عـ3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عـ53 دد المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 58 لسنة 2012 المؤرخ في 05 جويلية 2012 المتعلق بضبط شروط وكيفية تفعيل خدمة حمل الأرقام القارة والجوالة في تونس المنقح والمتمم بقرار الهيئة عدد 71 الصادر بتاريخ 01 جويلية 2015.

وبعد الاطلاع على الاتفاقية الثلاثية الممضاة من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات حول حمل الأرقام الجوالة والقارة بتاريخ 04 أوت 2015.

وبعد الاطلاع على الاتفاق بين مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات حول مؤشرات جودة خدمة حمل الأرقام المؤرخ في 12 جويلية 2017 والمنقح بالملحق عدد 01 بتاريخ 13 أفريل 2018.

وبعد الاطلاع على المراسلة عـ258 دد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 21 فيفري 2020 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى الى وزير تكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي.

وبعد الاطلاع على المراسلة عـ257دد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 21 فيفري 2020 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة لتقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة "أوريدو تونس" على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ 30 مارس 2020.

وبعد الاطلاع على المقرر عـ055دد الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 24 فيفري 2020 والذي عين بمقتضاه السيد حازم المحجوبي مقررا للنزاع.

وبعد الاطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 10 جويلية 2020 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي افتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 10 سبتمبر 2020. على تقرير ختم الأبحاث الواردة على

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة الوطنية للاتصالات بتاريخ 11 سبتمبر 2020. على تقرير ختم الأبحاث الواردة على الهيئة

وبعد الاطلاع على بقية مطروقات الملف، وعلى ما يفيد استدعاء الطرفين لجلسة يوم 26 سبتمبر 2020 وفيها حضرت الأستاذ نيابة عن زميلها الأستاذ هـ ، في حق المدعية وتمسكت بطلباته الواردة بعريضة الدعوى وحضر السيدان كل من ممثلا المدعى عليها وقدمتا تفويضا وتمسكا بما جاء بالجواب على عريضة الدعوى.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفقا للصيغ المنصوص عليها بمجلة الاتصالات لذلك تعين قبولها شكلا.

من حيث الأصل:

حيث كانت الدعوى تهدف إلى الحكم بما سلف بسطه.

وحيث قدمت المعارضة تأييدا لدعواها المؤيدات التالية:

- محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 06 فيفري 2020 تحت عدد 11566 تضمن معاينة لظهور رسالة بعدم توفر الخدمة وقتيا عند إدخال الرمز 172 على هاتف جوال متضمنة لشريحة تابعة للمشغل رقمها 28 مقتناة بموجب عقد ممضى ومختوم بتاريخ 2020/01/31 ومعاينة لإدخال نفس رمز الخدمة 172 على شريحة ثانية قديمة تم اقتناؤها منذ ما يزيد عن خمس سنوات (بذكر عدل التنفيذ) ذات رقم النداء ***22203 الت إلى بروز رسالة تفيد بعدم خضوع صاحب الرقم لأي التزام و تبرز رمز الريو الخاص به.
- عقد بيع شريحة هاتف جوال رقم 28549649 ممضى ومختوم بتاريخ 2020/01/31.
- صورة ضوئية من مراسلة إلكترونية موجهة من الهيئة الوطنية للاتصالات للمشغلين بتاريخ 12 نوفمبر 2019 حول محضر الجلسة المنعقدة بمقر الهيئة بتاريخ 7 نوفمبر 2019.
- 4 صور ضوئية من مأخوذة من المنظومة المشتركة لتحميل الأرقام OTRS.

وحيث تمسكت المدعى عليها في تقرير ردها على عريضة الدعوى بأن المدعية سبق وان قامت برفع قضية أخرى أمام الهيئة تحت عدد 441 لا تزال على بساط النشر ومتعلقة بنفس الأطراف والموضوع طالبة على ذلك الأساس رفض الدعوى شكلا ومن حيث الأصل تمسكت بصفة احتياطية بأن محضر المعاينة سند القيام لا يكفي لإثبات تعمدتها حجب الرمز ريو عن الحرفاء بإعتبار ان خصيمتها لم تحترم الإجراء الذي تفرضه الاتفاقية الممضاة بين المشغلين الثلاث لتنظيم معالجة الشكايات المتعلقة بتحميل الأرقام والمتمثل في القيام بشكاية للغرض على منظومة OTRS حتى يتسنى للمشغل الآخر معالجة الامر وبالتالي وفي ظل عدم تقديم هذه الشكاية فإن ادعاءات المعارضة تبقى مجردة مؤكدة على احترامها للقوانين وقرارات الهيئة المتعلقة بخدمة حمل الأرقام.

وحيث اعتبر المقرر صلب تقرير ختم الأبحاث أن الدفع برفض الدعوى شكلا لتعلق قضية الحال بنفس الأطراف والموضوع المثار في إطار القضية عدد 441 يقتضي سبق تعهد الجهة القضائية المعنية بالنزاع والبت

فيه في حين أن القضية عدد 441 لاتزال في تاريخ نشر دعوى الخال في طور البحث وبالتالي فإن مأل القضية الأولى هو المحدد وفق حكم صادر عن الهيئة لطلب رفض الدعوى من عدمه مقترحا قبول الدعوى شكلا. ومن حيث الأصل لاحظ المقرر ان الإطار التنظيمي لعملية تحميل الأرقام أوجب على المشغل الجديد، في صورة وجود إشكال في إتمام العملية، تسجيل اعتراض او شكاية حتى يتسنى للمشغل المطلوب فض الإشكال. غير أنه وبعد التحري في الحالة المدلى بها من قبل العارضة موضوع محضر المعاينة تبين أن المدعية اكتفت فقط بالتأكد من إمكانية تفعيل الرمز من عدمه دون إتمام بقية إجراءات حمل الأرقام ومتابعتها على مستوى المنظومة المشتركة OTRS وبالتالي فإنه يتعذر والحالة تلك التأكد من إتجاه نية المشغل في حرمان المشترك من حمل رقمه وفق ما تدعيه شركة أورنج تونس. كما ان المؤيدات المضافة من قبل هذه الأخيرة والمتمثلة في صور مأخوذة من منظومة OTRS تفيد بفتح شكايتين تحت عدد 2019120610000403 و 2019110510000069 تتعلقان بتحميل رقمي النداء ذ 21 و 22: كما أن الصورة الضوئية المرافقة والمتضمنة لعبارة "service temporairement indisponible"

" لا تؤدي لإثبات حجب الرقم المذكور بإعتبار ان المؤيد المذكور لم يتضمن أساس الشكاية التي من شأنها أن تحدد سبب رفض عملية التحويل من قبل المطلوبة وهو ما يحول دون التوصل لإثبات وجود إشكال متعلق بحجب الرمز، كما ان الصورة الضوئية للوثيقة المرفقة بالشكايتين وردت مهمة ولم تتضمن أي رابط أو علاقة مع الرقمين المشار إليهما فضلا عن عدم توثيقها ضمن حجة رسمية يمكن الاعتداد بها كوسيلة إثبات قانونية. هذا إضافة لتقديم المدعية لنفس هذا المؤيد المتعلق برقم النداء عدد 21152676 في القضية عدد 441 مما يفضي في حال الاعتداد به لنفس النتيجة التي خلصت إليها الأبحاث في القضية عدد 441 سواء على مستوى تكييف الممارسة المشتكى بها أو إثباتها وهو ما يغدو معه النظر في نفس المسألة أمرا غير ذي جدوى خاصة بعد ثبوت الترابط بين القضيتين لتعلقهما بنفس الأطراف إضافة إلى وحدة الموضوع. وانتهى تبعا لذلك لاقتراح الحكم برفض الدعوى.

وحيث أيدت شركة أوريدو تونس الاستنتاجات التي توصل إليها المقرر في تقرير ختم الأبحاث وطلبت على ذلك الأساس الحكم برفض الدعوى.

وحيث تمسكت شركة أورنج تونس في ردها على تقرير ختم الأبحاث بما جاء بعريضة افتتاح دعواها ملاحظة انها وكما ذهبت إليه أعمال التحقيق ولئن لم تفلح في إطار القضية الراهنة في إثبات المخالفة التي ارتكبتها المطلوبة إلا أنها تفادت هذا النقص وتوصلت إلى إثباتها في إطار القضية عدد 441 التي ثبتت وحدة موضوعها وأطرافها وسببها مع موضوع وسبب وأطراف الدعوى الحالية وفوضت النظر لمجلس الهيئة في إعتقاد المقترح الذي أدلى به المقرر وحفظ حقها فيما زاد عن ذلك .

الهيئة

حيث تبين أن موضوع القضية وأسبابها وطلبات المدعية تتحد مع القضية عدد 441 المنشورة امام الهيئة بنفس الجلسة وهو ما يستوجب ضم إجراءات هذه القضية للقضية عدد 441 لحسن تطبيق القانون وتجنباً لصدور أحكام متناقضة في نفس الموضوع.

لذا ولهذه الأسباب

قررت الهيئة الوطنية للاتصالات ما يلي:

ضم إجراءات القضية عدد 443 للقضية عدد 441 لاتحاد الموضوع والسبب.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

- الأسعد الحمزاوي: رئيس الهيئة
- مليكة باكير: نائب رئيس الهيئة
- الحبيب عبد السلام: عضو قار
- كمال السعداوي: عضو
- كمال الرزقي: عضو
- مجدي حسن: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الأسعد الحمزاوي